

بند حسب ما يشيرون من الحيض وانهم ينشأ هو باي فغير  
عنى بل بالمعنى والحال او بالحال فقط وهو دفع الحاق قوله  
انهم في العبارة حد في المتدين وانهم ينشأ هو في حد في جواب  
اجرم اكثر وادى ثم هذا مستحسب مع علمهم بان محمد المرفعة  
وهو يعلم ذلك فيجب بالجواب والجواب عن الثاني ان  
هذا انما به الادب الكافي بحاله صلي الله عليه وسلم  
واردة اي جماعة واردة سيما في هذه المصباح خاتمة  
في جملة ما ذكر في وصفه قبل مسير شهر وقيل شهرين وقيل  
ثلاثة وعشر منه وطوله سوار حافتاه ان برجد اليه من فضة  
عدد نجوم السماء ليزان ما وه اشهد بيضا من اللين واللين  
من الزيد وبرد من الشح واحياء من المسك اللسان لا يخفى  
ان قوله باللسان تأكيد وكذا قوله من القلب واردة بالاخلاص  
المتديني واما قوله بالجوارح فهو تام مبين لان المصل قد يكون  
بالقلب فقط وقد يكون بالبدن فقط وقد يكون تاما كما في الرض  
والصلاة ولم يمتد له الخواذ اذ لم يمتد احد ايمان وعبارته  
تصدق به فانه مع انه هو من اي موطن كامل لم ينكبا انما  
به وادركه في طيبة وانما ذكره لبيان حقيقة الايمان  
فان قلت لا يصح قوله في طيبة لانه بيان المراد الدرجة لانه  
يتوقف على ذلك كما هو ظاهر عند المتأمل الصادق قلت  
ليس المراد ان بيان المراد الاربعة يتوقف على ذلك من حيث  
ذا اتما بل بيانها باعتبار كون الامور المشكوك في احرازها  
فمعنى الفائدة الاولى ان يزيد الايمان في زيادة العمل العام  
فهو احد اجزائه ومعنى الفائدة الثانية ان لا يكمل قوله الايمان  
الذي هو احد اجزائه الا بال العمل الذي هو جزء الاخر  
ومعنى المشكوك لا يكمل قوله والعمل اللذان هما اجزاء  
الايمان

الايمان الا بالنية وكذا يقال في الاخرة باعتبارهما فنقول  
من حيث ضاوي النظر عن محله لان معنى الخلاف في ايمان  
غير الايمان والملازمة وحصل المسئلة ان ايمان الانبياء  
يزيد ولا ينقص وايمان الملايكة لا يزيد ولا ينقص بسبب زيادة  
الاعمال فيه اسئلة الي ان العبارة علي حد في مضاف الذي هو  
سبب والمناسب حد فيه ويصح هكذا فيقول المالكسية اي  
بسبب الحد وهذا المخصص كونه بالمتعدية ويمكن ان يكون  
هذا مراده وان العبارة ليست على حد في مضاف وقوله نقص  
الاعمال اطهار في موضع الاضمار ان يكتب ايضا حال المتديني  
لا يخفى ان هذا احاط هو في الايمان الكامل فيكون من باب  
سبب المحل الجزئي لكل فيكون السبب وهو زيادة الاعمال واما  
خلاف الكافية لاجرا اي ما هيبة الايمان الكامل فيكون  
فيها المنقص يجوز ان تكون على حقيقتها وان تكون للسببية وهو  
الانساب لان الحديث في زيادة الايمان ونقصه والظن ان  
مراده الاعمال المتدوية بالواجبة لانه متى اختلف منفي  
منها انتفي كونه ايانا كما سلا بل ويخرج عن كونه معنوا اصلا  
عند المعتزلي باعتبار الترات اذ بها الاعمال وصرح به  
فنت فيكون حينئذ مراده بالايان المتصدق فقط وان  
الزيادة واليتمين النقصان من حيث الترات التي هي الا  
عمل فني العبارة محتملة لان كلام المصم اولا صح في ان  
مراده الايمان الكامل الذي الاعمال جزئ منه وهذا يفيد  
ان مراده الايمان المتصدق لا العمل مترجم باعتبار  
ويحتمل ان يكون في هذا امره ان يقول يزيد ولا ينقص  
واجزائه وافق المسلك في القول بالنقص وان زيادة كمال  
يستفاد من كلام المنسطلي في وصرح به تحت ولا يخفى عليه